

الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح

دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل الحوكمة

د. أمال سعد الشخخي

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

aelshaikhi@hahoo.com

أ. بثينة جمعه محمد الجطلاوي

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

buthinaelgatlawii@yahoo.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي، ومعرفة مدى توافر المقومات والصلاحيات لأعضاء لجنة المراجعة، وقد أجريت الدراسة على أعضاء لجنة المراجعة و المراجعين الداخليين في المصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية التي بها لجان مراجعة، ولتجميع البيانات الأولية المستخدمة في هذه الدراسة تم استخدام استمارة استبيان، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن أعضاء لجنة المراجعة يقومون بممارسة المهام والمسؤوليات المنوطة بهم من أجل تفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي بدرجة مرتفعة، كما توصلت إلى أن أعضاء لجنة المراجعة يتمتعون بالخصائص والصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم ومسؤولياتهم بدرجة مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، الفساد المالي

المحور الأول : منهجية الدراسة

1- منهجية الدراسة

1-1 المقدمة

يعد الفساد على مختلف المستويات من بين أكبر مشاغل عالم اليوم، حيث رصدت له مختلف الدول والمنظمات الدولية الكثير من الوقت والجهد في دراسته وتحليل أسبابه، ومحاولة تحديد الاستراتيجيات اللازمة لمحاربتة، ويعد الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد الذي تعاني منه المؤسسات على اختلاف أشكالها وقطاعاتها.

حيث أن الأزمات المالية والمصرفية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم، وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقد ثقة المستثمرين ألزمت الاقتصاديين والمهتمين بإيجاد الحلول لهذه الأزمات، والتقليل من حدتها، وتقادي الوقوع فيها، وذلك من خلال إجراء الدراسات حول أسباب هذه الأزمات والانهيارات، فوجد أن القسط الأكبر يعود إلى الفساد المالي، والإداري، وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي. بالإضافة إلى المراجعين الداخليين و الخارجيين وذلك على خلفية تأكيدهم على صحة الحسابات والقوائم المالية وما تحوية من بيانات ومعلومات لا تعكس حقيقة الوضع (زين الدين جابر، 2012). وكانت الحوكمة ثمرة هذه الدراسات، والتي تعد إحدى الأدوات الفاعلة لمكافحة الفساد المالي لاحتوائها على مجموعة من آليات داخلية وأخرى خارجية تمكنها من ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة داخلياً وخارجياً بطريقة عادلة (حموده، 2011). وتعد لجان المراجعة أحد الآليات الداخلية الرقابية الهامة التي تعتمد عليها الحوكمة في تطبيق مبادئها و أهدافها ويتمثل دور لجنة المراجعة الرئيسي في مراقبة وتوجيه المديرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم ثروة الملاك و الأطراف الأخرى المهنية، بالإضافة إلى دورها الهام في الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وتدعيم استقلالية المراجعين الخارجيين والداخليين (سالم، السقا، الأبياري، 2013).

كما تعمل لجنة المراجعة على التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات له من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يخدم أغراض المؤسسة، ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة، ويعتبر تعيين لجنة للمراجعة من الممارسات الجيدة السليمة للمؤسسة، باعتبارها أمراً لا غنى عنه، بل و بعض الجهات الرقابية تشترط على المؤسسات تأسيس لجنة للمراجعة لكي تقوم بمهامها الرقابية المنوطة بها. وتعتبر صفتي الاستقلالية وعمق النظر من أهم صفات لجنة المراجعة فهي لا تندفع نحو الاستغراق في أمور محاسبية ولا تتورط في تغطية أخطاء أحد الأطراف ذات العلاقة (الرحيلي، 2008).

مما سبق يمكن استخلاص أهمية لجنة المراجعة من خلال الدور الذي تقوم به من مراقبة الإدارة والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ، والتحقق من مدى كفاية و فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي تؤدي إلى تفعيل النظام وتطويره ، مما يؤدي إلى مواجهة الفساد والحد منه.



1 - 2- مشكلة الدراسة

تعد لجان المراجعة من أهم أدوات الرقابة في المؤسسات ، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة المؤسسات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجع الداخلي. وقد أكدت بعض الدراسات و البحوث على أهمية العلاقة بين لجنة المراجعة و المراجع الداخلي ودورها في تعزيز الرقابة على المؤسسة. لذلك يعمل مفهوم حوكمة الشركات على التنسيق بين هذه الآليات سواء الداخلية المتمثلة في المراجعة الداخلية و لجان المراجعة او الخارجية المتمثلة في المراجعة الخارجية من خلال تنظيم العمل فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلي التقليل من مخاطر الفساد المالي بل والحد منها.

لدى ترى الباحثان أنه من الضروري التعرف على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية لتفعيل آلية المراجعة الداخلية وذلك لمواجهة الفساد المالي الذي تعاني منه هذه المؤسسات والحد منه، وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على دور آلية لجنة المراجعة في تفعيل آلية المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي؟

2- ما مدى توافر المقومات اللازمة في لجنة المراجعة؟

3- ما مدى ممارسة لجنة المراجعة لصلاحياتها للحد من الفساد المالي؟

1 - 3- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- التعرف على مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي والحد منه.

2- التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة في لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية.

3- التعرف على مدى ممارسة لجنة المراجعة لصلاحياتها للحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

1 - 4 - أهمية الدراسة

1. تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الذي يحظى به موضوع الحوكمة وآلياتها والتي من أهمها آلية لجنة المراجعة وما تلعبه من دور مهم وفعال في تحسين أداء المؤسسات ورفع كفاءتها والحد من ظاهرة الفساد المالي، كما تأتي أهميتها أيضاً من أهمية وخطورة الفساد المالي وما يتركه من أثار كبيرة على المؤسسات ومن ثم المجتمع بأسره .

2. نتائج هذه الدراسة قد تفيد في تقديم التوصيات إلى الجهات المختصة في المصارف التجارية الليبية بصفة عامة والتي قد تسهم في الحد من الفساد المالي، وتحسين أداء المصارف التجارية من خلال دعم وتعزيز آليات لجنة المراجعة.

1 - 5 - هيكلية الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على أسلوبين هما:

. الدراسة النظرية : فقد تم إجراء المسح المكتبي واستخدام شبكة الانترنت للإطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.



. الدراسة الميدانية : من خلال جمع البيانات الأولية بواسطة توزيع استمارات الاستبانة على أعضاء لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالإدارة العامة للمصارف التجارية التي بها لجان مراجعة، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة.

1-6 - حدود الدراسة:

. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الإدارات العامة للمصارف التجارية العاملة بالمنطقة الشرقية.

. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة الميدانية خلال شهري يونيو ويوليو عام 2019م.

2 - الدراسات السابقة

2 - 1 - دراسة (Jagan and Jong, 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المحددات التي تؤثر في تعيين أعضاء لجنة المراجعة من التأهيل المحاسبي وما إذا كان تشكيلها يشتمل على الخبرة المالية و المحاسبية ، ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية والمحاسبية، وتوصلت إلى أن التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة من المحددات الأساسية لتفعيل دورها، وعامل أساسي في تحقيق كفاءة التقارير المالية .

2-2 - دراسة (تامر 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها ودراسة مدى حاجة المصارف التجارية للجان مراجعة كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية في هذه المصارف، وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود لجنة المراجعة بالمصارف يدعم استقلال المراجع الداخلي ويساعد على رفع كفاءة وفعالية أداء إدارة المراجعة الداخلية، ويعمل على التنسيق بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.

2-3 - دراسة (Chaudhry and noel, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة ، واعتمدت فيها على مقارنة القواعد المنظمة للجان المراجعة في المملكة المتحدة بعدة دول أخرى . وتوصلت الدراسة إلى أن الخصائص الأساسية للجان المراجعة تتمثل في التأهيل العلمي والعملية، والاجتهاد ، والموارد ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين استقلال لجان المراجعة، وبين جودة التقارير المالية .

2-4 - دراسة (الصوص، 2012)

هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية لجان المراجعة في دعم المراجعة الداخلية والخارجية في المصارف الفلسطينية من وجهة نظر المراجعين الداخليين والخارجيين العاملين في تلك المصارف وتوصلت الدراسة إلى أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجنة المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها في دعم المراجعة الداخلية والخارجية مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في المصارف أثناء تأدية مهامها.



2- 5 - دراسة (ISABEL – MARIA ET AL, 2012)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أنشطة لجنة المراجعة، واعتمدت فيها الدراسة التطبيقية على (117) شركة مساهمة مسجلة ببورصة مدريد للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تعتمد على استقلال أعضائها ودورية اجتماعات اللجنة.

2- 6 - دراسة (محمد وهدوح، 2013)

قامت هذه الدراسة بالتعرف على دور لجان المراجعة في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين ضوابط تشكيل لجان المراجعة والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة في سورية وبين العلاقة بين مهام لجنة المراجعة والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة في سورية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضوابط تشكيل لجان المراجعة تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، والتي كان أهمها توافر الاستقلالية لدى أعضاء لجنة المراجعة، وكذلك توافر الخبرة المالية والمحاسبية وسنوات الخبرة العملية لديهم.

2- 7 - دراسة (جريه وآخرون، 2015)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الآليات المحاسبية للحوكمة (معايير المحاسبة و المراجعة، لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية) في الحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من الشركات والمراجعين الخارجيين، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد الشركات للآليات المحاسبية للحوكمة سيسهم في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يعكس ايجابياً على جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراقبة، كما أكدت الدراسة على أهمية التنسيق بين المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية.

2- 8 - دراسة (الكبيجي، 2015)

أجريت هذه الدراسة على المصارف الفلسطينية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف، وذلك من خلال بيان مدى الالتزام بالمهام والمسؤوليات المحددة والصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبيان مدى مساهمة لجان المراجعة في دعم وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وقد أظهرت النتائج أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها وتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما أنها تسهم دعم استقلال وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية.

3- 9 - دراسة (Bhasin, 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى تقارير لجنة المراجعة لأكثر 500 شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية الهندي لتحديد مدى توافق هذه التقارير مع متطلبات مجلس سوق الأوراق المالية في الهند، كما قامت الدراسة ببيان الجوانب المتعلقة بتكوين لجنة المراجعة وخصائصها و مهامها وخلصت الدراسة إلى أن وجود لجان المراجعة في الشركات يفيد المجلس في تنفيذ ومراقبة ممارسات حوكمة الشركات لصالح الشركة وجميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

المحور الثاني: الاطار النظري للدراسة

3 - الاطار النظري للدراسة :

3-1- نشأة لجان المراجعة

ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & Mckesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية وهيئة تداول الأوراق المالية بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليتها في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وفي عام 1967 أوصى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي جميع المؤسسات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث يكون من ضمن مسؤولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة المؤسسة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام 1972 أوصت هيئة تداول الأوراق المالية الشركات المساهمة بإنشاء لجان للمراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة (الصوص، 2012).

3-2- لجان المراجعة في المصارف

نظراً للدور الكبير الذي تلعبه المصارف في التطور الاقتصادي، حيث أنها تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، ولما تقدمه من خدمات مصرفيه مهمة ومتعددة، أصبح من الضروري ضبط أداء إدارات تلك المصارف وفقاً لاطار عام من الممارسات السليمة التي تتناسب ومسؤولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور لجان المراجعة كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط وآليات المراجعة الداخلية والخارجية تتم على قدر كبير من الكفاءة والفعالية، ومن أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنتشرها تلك لمصارف (الصوص، 2012 ، دحدوح، 2008) ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية وحالات الفساد المالي من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات والمصارف إلى تشكيل لجان للمراجعة وخاصةً بعد الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات والمصارف. فضلاً عن الضغوط التي تمارسها إدارة هذه المؤسسات على المراجع الخارجي مما يؤثر سلباً على استقلاله وحياده خاصةً أن الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، كل ذلك دعم فكرة تكوين لجان المراجعة في المصارف (علي، شحاته، 2007)، وبالتالي يمكن القول أن المحافظة على استقلال المراجع الخارجي ساهم أيضاً في نشأة فكرة لجان المراجعة والتي تعمل أيضاً كحلقة تنسيق بين المراجع الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال المراجع الخارجي وزيادة فعالية عملية المراجعة وفاعلية هيكل ونظم الرقابة الداخلية (سليمان، 2006، السويطي، 2006).

أما مفهوم لجنة المراجعة فقد تعددت التعريفات التي قدمها الكتاب والباحثين لمفهوم لجان المراجعة فقد عرفها (محمد، 2012) بأنها إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتهدف إلى الإشراف والمتابعة على أداء المراجع الداخلي والخارجي والإشراف على إدارة المخاطر، وكذلك التأكد من حكومة المؤسسات، في حين عرفها (علي، شحاته، 2007) بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعنيين من خارج الشركة، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل المراجع الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال المراجع الخارجي، وزيادة فاعلية عملية المراجعة وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة. ويرى (سليمان، 2006) بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها، قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة و المراجعة ، وتكون مسؤولة

عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية ومراجعة وظيفتي المراجع الخارجي والداخلي ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

مما سبق يمكن القول بأنه وإن لم يكن هناك مفهوم موحد للجنة المراجعة وذلك لاختلاف مهامها ومسؤولياتها ودورها من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ، إلا أن كل التعريفات تشترك في أنه يتم اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة مما يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية، وأن مهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية، وأن الحد الأدنى لعدد الأعضاء ثلاثة، وأن مسؤوليتها تتعلق بمراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة إعداد التقارير المالية والتأكيد على تطبيق قواعد الحوكمة، وأخيراً تعمل دعم استقلالية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

3-3 - مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة المراجعة

إن قيام لجنة المراجعة بمهامها لايعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل إن مهما تنحصر في مساعدة مجلس الإدارة كونه منبثقةً منه في أداء مهامه والوفاء بمسؤولياته بكفاءة وفعالية خاصةً في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي. وبعد التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة مفيداً لأعضاء اللجنة والأطراف الأخرى، إذ يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بطبيعة مهامهم ، و في الوقت نفسه بيانها وإبرازها للأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين هذه الأطراف المختلفة (سليمان، 2006). وقد ذكر (السويطي، 2006) بأن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً في النواحي التالية :

- 1 - منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة المؤسسة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة مما يضيف طابع الجدية على الوظيفة الرقابية والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
 - 2 - ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.
 - 3 - التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
 - 4 - التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
 - 5 - التكامل بين أنشطة المراجعة والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
 - 6 - العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تدمر أو شكاوي تؤثر في أعمال المؤسسة بشكل.
 - 7- الإهتمام بسمعة المؤسسة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
 - 8 - التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والإهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.
- أما مهام لجنة المراجعة كما وردت في دليل الحوكمة الصادر من مصرف ليبيا المركزي والمعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 فهي كمايلي:

أ- فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين:

- تقديم التوصية حول ترشيح المراجعين الخارجيين للمصرف قبل تعيينهم من قبل الجمعية العمومية، وتحديد شروط هذا التعيين بما في ذلك الأتعاب المدفوعة لهم.
- تقديم التوصية لمجلس الإدارة حول إقالة المراجعين الخارجيين.
- دراسة برنامج المراجعة الذي سيعتمده المراجعون الخارجيون وإبداء رأيها وتوصياتها بشأنه.
- الاجتماع مع المراجعين الخارجيين والاستيضاح منهم حول نتائج أعمالهم ومناقشتها معهم.
- دراسة تقارير المراجعين الخارجيين النصف سنوية والسنوية ومناقشة الملاحظات الواردة فيها مع المراجعين الخارجيين قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- الموافقة على أي أعمال إضافية ينوي المراجع الخارجي القيام بها في المصرف، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مدى تأثير هذه الأعمال على استقلالية المراجع الخارجي وموضوعيته عند مراجعته لبيانات المصرف الختامية.

ب- فيما يتعلق بإدارة المراجعة الداخلية:

- تقديم التوصية حول ترشيح مدير إدارة المراجعة الداخلية قبل تعيينه من قبل مجلس الإدارة وتحديد شروط التعيين بما في ذلك الأتعاب والمكافآت الممنوحة له.
- تقديم التوصية حول إقالة مدير إدارة المراجعة الداخلية.
- إبداء الرأي وتقديم التوصية لمجلس الإدارة حول أية عملية تعاقد يرغب المصرف في القيام بها مع أي مؤسسة متخصصة لإسناد كافة مهمات المراجعة الداخلية إليها.
- دراسة ومناقشة برنامج العمل الذي تنوي إدارة المراجعة الداخلية القيام به.
- التأكد من وجود تنسيق كافٍ بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.
- دراسة ومناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من قيام الإدارة العليا في المصرف بمعالجة الملاحظات.

3-4 - المقومات اللازم توافرها في لجنة المراجعة

اتفقت العديد من المنظمات والهيئات العلمية والمهنية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد القواعد المنظمة لتشكيل لجان المراجعة والمقومات والصلاحيات الواجب توفرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم فعالية لجان المراجعة ومنفعتها لكي تسهم إيجابياً في تحسين الدور الإشرافي والرقابي المنوط بها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية حدد قانون Sarbanes - oxley، 2002 بعض المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة منها على سبيل المثال :

- أن يكون قد سبق له العمل كمراجعا خارجيا أو محاسبا أو أن يكون حاصلا على شهادة عملية في مجال المحاسبة و المراجعة .
- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبطبيعة مسؤوليات لجنة المراجع .
- لديه خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي .

أي أنه لا بد أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بمجموعة من الخصائص وهي:(خليل،2012)



الاستقلال - الخبرة المالية - دورية الاجتماعات - توفر الموارد الكافية - القدرة على الاتصال بالأطراف الأخرى.

كما وقد أشارت بعض الدراسات أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح من ثلاثة أو خمسة إلى سبعة أعضاء وذلك لضمان استقلالية اللجنة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا ومصر والسعودية وأن التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء (السقا، أبوالخير، 2002).

أما في ليبيا فقد أشار دليل الحوكمة (2010) المعتمد من مصرف ليبيا المركزي إلى أنه لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن أربعة أعضاء بما فيهم رئيسها، وأن تكون اجتماعاتها دورية على الأقل ربع سنوية. مما سبق يمكن تلخيص المقومات والصلاحيات اللازمة لفعالية لجان المراجعة في أداء مهامها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي في النقاط الآتية :

- اختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع مراعاة عدم وجود علاقات مع المصرف سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.
- المؤهلات العلمية والعملية كالخبرة المحاسبية والمالية والآراء السديدة والموضوعية والدراية التامة بالتقارير المالية وأعمال المراجعة والمحاسبة في المصارف.
- الاستقلالية عن مجلس إدارة المصرف مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.
- دورية الاجتماعات من أجل القيام بواجباتها المحددة.
- تحسين الاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.
- وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة.
- الحق في استدعاء أي موظف في المصرف، وطلب أي معلومة منه، واستدعاء أي عضو من مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.
- الإطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالعمليات ذات الحجم الكبير والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات الخاصة بالمصرف.
- الاستعانة بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية.
- قيام مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.
- إصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام ونشره ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة المصرف.

3-5 - مفهوم الفساد المالي

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية(صبحي،2015).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد المالي، فقد عرفه(دراوسي،الهادي،2012) بأنه ذلك الفساد الذي تنتضح مظاهره بالانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع



مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية. بينما عرفه (خميسي، حكيمة، 2012) بأنه " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي...". أما (الشمري، الفتلي، 2011) فينظران إلى الفساد المالي على أنه سلوك منافي للقوانين والأخلاق، والقائم على الإخلال بالمصالح و الواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة. في حين يرى (عبد العالي، 2013) بأنه عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الموظف عند انجاز المعاملات المالية، سواء مايرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة

وترى الباحثان بأن الفساد المالي هو خرق للقوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للمصالح العام لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع من خلال إعطاء أو أخذ الرشاوى والامتيازات .

3-6 - أسباب الفساد المالي وتأثيراته

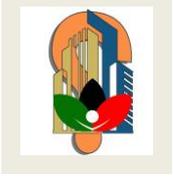
لا شك في أن أول طرق العلاج للمشكلات هو تحديد أسباب ظهورها ، وقد تم تصنيف أسباب الفساد المالي على النحو التالي (الشمري، الفتلي، 2011) :

- 1- أسباب سياسية : يقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة .
 - 2- أسباب اجتماعية : متمثلة في الحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، و الطائفية والمحسوبيات والقلق الناجم من عدم الاستقرار والتخوفات من المجهول القادم... مما يؤدي إلى جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.
 - 3- أسباب اقتصادية : تدهور الأوضاع الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني المستوى المعيشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وعدم توفر فرص العمل، وماينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب عمليات فساد مالي بهدف الحصول على الدخل الممكنة لممارسة حياتهم الطبيعية.
 - 4- أسباب إدارية وتنظيمية : تتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية .
- أما تأثير الفساد المالي فقد حدده (الضمور، 2014) في النواحي الاقتصادية والسياسية، فاقتمادياً يؤدي الفساد المالي إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلاد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر وضياح أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين. أما سياسياً فيؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة وتغليبها على المصلحة العامة. كما يؤثر الفساد على وسائل الإعلام المختلفة وتكييفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

3-7 - مظاهر وأشكال الفساد المالي

تتمثل مظاهر وأشكال الفساد المالي في الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، ويمكن عرضها في النقاط الآتية (الضمور، 2014، أمين، مراد، 2017):





1. الإسراف ونهب المال العام : نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل في منح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتميرير السلع إلى السوق عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.
2. تهريب الأموال: يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل أحد المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.
3. غسل الأموال: يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث نجد المسئول عندما يستولي على المال العام بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال عملية التحويل عن طريق المصارف.
4. مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية: يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة و الشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين في أقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذاً للصفقة.
5. إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية: تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل في محاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب مرونة المعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.
6. اختلاس الأصول: يقصد به التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرةً واعتباره ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن.
7. الغش: ويقصد به تقديم معلومات مظللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها.

مما سبق يمكن القول بأن الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر الموارد والطاقات، وبالتالي لابد من القيام بإجراءات معينة للحد من تلك الظاهرة. وترى الباحثتان أن تفعيل لجان المراجعة بتوافر المقومات والصلاحيات السابق ذكرها يساعدها على ممارسة مهامها وأداء مسؤولياتها في تفعيل آليات الحوكمة الأخرى-المراجعة الداخلية والخارجية- لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات وهذا ما تتناولنه في الجزء التالي.

3-8 - دور لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي

تعتبر لجان المراجعة أحد أهم الأمور الأساسية التي توفر نوعاً من الرقابة على الأداء و الالتزام وحماية الأموال العامة والخاصة والمساهمة بشكل فاعل في محاربة الفساد وبالتالي الوقاية منه، فهي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال المؤسسات وحماية الخطط الإدارية من الانحراف، كما أنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسات العامة للمؤسسة لأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة والتطورات الحديثة على الإجراءات الإدارية والرقابية، وذلك من خلال أدائها لمهامها، حيث استقر رأي معظم الكتاب والممارسة العملية عن أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في أربعة مجالات رئيسية هي (السقا، أبو الخير، 2002، سليمان، 2006)

- دعم آلية المراجعة الداخلية .
- دعم آلية المراجعة الخارجية.
- الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية وفحصها.



- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

كما يعتبر تعيين لجان المراجعة من الممارسات الجيدة والسليمة للمصارف، باعتبارها أمراً لا غنى عنه، بل إن بعض الجهات الرقابية تشترط على المصارف تأسيس لجنة للمراجعة لكي تقوم بالمهام الرقابية المنوطة بها، لذلك فقد حظيت باهتمام العديد من الدول (الصوص، 2012) ويتضح هذا الإهتمام من خلال الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجع الداخلي ودورها في دعم المراجع الخارجي والإشراف على إعداد التقارير المالية مما يزيد من مصداقيتها من أجل الحفاظ على حقوق المساهمين وحماية مصالحهم وهو ما تسعى إليه قواعد الحوكمة، التي تركز بدورها على لجنة المراجعة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي من أجل تحقيق الرقابة والمساءلة.

وعليه سنتناول الباحثان في الفقرة التالية دور لجنة المراجعة في تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي والحد منه.

3 - 9 - دور لجنة المراجعة في تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي:

تلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في المؤسسات فهي تمد الإدارة بالمعلومات التي تساعدها في اتخاذ القرارات. وهي وظيفة تنشأ داخل المؤسسة من قبل طاقم من الموظفين المؤهلين والمختصين لهذا الغرض، كما وأن عمليات المراجعة الداخلية لها تأثير على جميع عمليات المؤسسة بحيث يمتد نطاقها لخدمة لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمساهمين وكافة العاملين وكذلك المراجع الخارجي والعديد من الجهات والأطراف الأخرى، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات و تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري (الصوص، 2012)

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المراجعين الداخليين هم موظفين داخل المؤسسة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات المؤسسة والسياسات المحاسبية المتبعة، فإن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بعمليتي المراجعة الداخلية وزيادة فاعلية المراجع الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها، والتي يمكن بيانها في النقاط الآتية (دحوح، 2008):

- 1- تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنه تتم وفق معايير الأداء المهني.
- 2- متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجع الداخلي والموافقة عليها.
- 3- فحص إستراتيجية أداء المراجع الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها.
- 4- تدعيم استقلالية المراجع الداخلي وذلك من خلال:
 - تعيين مدير المراجعة الداخلية وعزله.
 - التأكد من أن المراجع الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته.
 - حرية مدير المراجعة في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة.
 - التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.
- 5- فحص نتائج المراجع الداخلي وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية.
- 6 - فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم.
- 7- التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة وتحقيق التكامل بينهما.



مما سبق تستنبط الباحثتان الدور الهام الذي تقوم به لجنة المراجعة في تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي، وذلك من خلال فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من كفايتها ومراجعة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي، كما تقوم اللجنة بالاجتماع مع المراجعين الداخليين بحضور إدارة المصرف أو بدونها لمناقشة المسائل التي يرغب المراجعون اطلاع مجلس الإدارة عليها عند إعداد جدول أعمال اللجنة، والعمل على تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته، كما تعمل كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس إدارة المصرف للوفاء بالتزامات كل طرف.

وبصفة عامة يمكن القول بأن وجود لجنة المراجعة في المصارف يعد أمراً مهماً فهي تقوم بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف ودعم آلياتها من خلال مراقبة الإدارة والإشراف على عمليات المراجعة الداخلية ودعم استقلاليتها، وكذلك التحقق من نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف المؤسسة وحماية مصالح المستثمرين والمساهمين، الأمر الذي يؤدي للحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي والحد منها.

المحور الثالث:

4 - الدراسة الميدانية

أداة الدراسة

تمثلت في قائمة استبيان لتجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية، والتي تتضمن مجموعة من العبارات لقياس متغيرات الدراسة.

4-1 - مقياس الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة باستخدام المقياس الذي استخدمه (الصوص، 2012) مع إجراء بعض التعديلات عليه ليتناسب مع البيئة الليبية والذي يشمل 29 عبارة موزعة بين أسئلة الدراسة كالاتي: من العبارة 1-11 خاصة بالسؤال الأول، من العبارة 12-14 خاصة بالسؤال الثاني، ومن العبارة 15-29 خاصة بالسؤال الثالث، ومن الفقرة 18-32 خاصة بالسؤال الرابع.

وتم قياس الوزن النسبي لكل عبارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جداً، والمتغير الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 1.80 - أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 - أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 - أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 - 5) مرتفع جداً (عبدالفتاح، 2008).

4-2 - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين في إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية والتي بها لجان مراجعة وإدارتها الرئيسية بالمنطقة الشرقية وهي مصرف الوحدة، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف المتوسط، ومصرف الإجماع العربي. وتم استبعاد مصرف شمال أفريقيا ومصرف التجارة والتنمية لعدم وجود لجان مراجعة بها، ولصغر حجم



مجتمع الدراسة حيث تكون من 52 مفردة تم استهدافه بالكامل حيث تم توزيع 52 استمارة استبيان على المصارف الأربعة ، وقد تم استرجاع 43 استمارة استبيان صالحة للتحليل.

5 - 3 - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 23 وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل الثبات Cronbach Alpha لبيان دى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقياس الذي اعتمده الدارسة.

2. مقاييس الإحصاء الوصفي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

عرض وتحليل بيانات الدراسة

4- 4 - صدق الأداة وثباتها

لقياس مدى ثبات الأداة تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لجميع عبارات الاستبيان، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة 0.825 حيث تعبر هذه القيمة عن درجة مرتفعة من الثبات، وللتأكد من صدق الاستبيان تم إجراء اختبار الصدق الذاتي حيث بلغ 0.908 وهو مؤشر يفيد بصدق الاستبيان. وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنةً بالمستوى المقبول (0.60) وهو الحد الأدنى لقبول أي مقياس، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

4-5 - وصف صفات وخصائص مجتمع الدراسة

4-5-1 المؤهل العلمي: يبين الجدول رقم (1) أن 21% من مفردات المجتمع يحملون مؤهلات عليا

(دكتوراه، ماجستير) وأن 58% يحملون مؤهل علمي لا يقل عن بكالوريوس، وهذا يرفع من مستوى الثقة في

المعلومات المتحصل عليها.

جدول رقم (1) توزيع المفردات حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم عالي	الإجمالي
التكرار	3	6	25	9	43
النسبة	7%	14%	58%	21%	100%

4-5-2 الخبرة: يبين الجدول رقم (2) أن 88% من مفردات المجتمع لديهم خبرة لا تقل عن عشر

سنوات ولم تتعدى نسبة المشاركين الذين لديهم خبرة أقل من عشر سنوات 12% ، وهذا يشير إلى أن

معظم مفردات المجتمع يتمتعون بالخبرة الكافية في مجال عملهم.



جدول رقم(2) توزيع المفردات حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 - أقل من 10	من 10 - أقل من 15	من 15 - أقل من 20	من 20 فأكثر	الإجمالي
التكرار	0	5	12	15	11	132
النسبة	%0	%12	%28	%35	%25	%100

5-5 - نتائج أسئلة الدراسة

5-5-1- السؤال الأول: ما مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة

الداخلية للحد من الفساد المالي؟

هذا السؤال يختبر مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية. تم سؤال لجنة المراجعة المشاركة في الدراسة لتحديد مدى ممارستها لمهامها ومسؤولياتها من خلال الاجابة على فقرات استبانة الدراسة من (1-11). وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة= 5، موافق= 4، محايد= 3، غير موافق= 2) الدرجة الأعلى تعني الممارسة الأكثر للمهام والمسؤوليات من قبل لجنة المراجعة. تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة في الجدول رقم 3.

جدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها

لتفعيل آلية المراجعة الداخلية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة .	4.75	0.50
2.	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص ، ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي .	4.75	0.50
3.	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن هناك تحديداً واضحاً لاختصاصات المراجعين الداخليين.	4.34	0.51
4.	تعمل لجنة المراجعة على دعم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته.	4.45	0.55



رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5.	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة وفحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف.	4.55	0.55
6.	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن أداء المراجعة الداخلية لمهامها يتم بحرفية وبمتابعة مهنية.	4.25	0.52
7.	قيام لجنة المراجعة بالتأكيد على التزام المراجعين الداخليين بأخلاقيات المهنة.	4.55	0.55
8.	تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في اختيار وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية.	4.33	0.50
9.	تجتمع لجنة المراجعة مع المراجعين الداخليين بحضور إدارة المصرف أو بدونها لمناقشة المسائل التي يرغب المراجعون اطلاع مجلس الإدارة عليها عند إعداد جدول أعمال اجتماعات اللجنة.	4.25	0.52
10.	تفحص لجنة المراجعة الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الاعمال.	4.25	0.52
11.	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس إدارة المصرف للوفاء بالتزامات ومسؤوليات كل طرف.	4.35	0.51
	المتوسط العام	4.44	0.52

من الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي والمحسوب لكل فقرة يقع بين 4.25-4.75 وهو يزيد عن متوسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (3)، وهو ما يعني أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أن المتوسط العام لجميع فقرات السؤال الأول كان 4.44 والانحراف المعياري كان 0.52 وهو أعلى من متوسط مقياس ليكرت وهذا يعني أن لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية تمارس بفاعلية مهامها ومسؤولياتها لتفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة كلاً ممن (تامر، 2010) ودراسة (الصوص، 2012)، ودراسة (جريره، 2015)، ودراسة (الكبيجي، 2015) من حيث تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته، والتنسيق بين المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية.



5- 2- السؤال الثاني: ما مدى توافر المقومات اللازمة في لجنة المراجعة؟

هذا السؤال يختبر مدى توافر بعض الخصائص والمتطلبات في عضو لجنة المراجعة تم سؤال عينة الدراسة لتحديد مدى توافر المقومات اللازمة من خلال الاجابة على فقرات الاستبانة من(12-14)، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي(موافق بشدة= 5، موافق=4 ، محايد=3 ، غير موافق=2) الدرجة الأعلى تعني التوافر الأكثر للمقومات في لجنة المراجعة.

تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى توافر المقومات اللازمة في لجنة المراجعة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	يتم اختيار لجنة المراجعة من أعضاء لجنة الإدارة غير التنفيذيين مع مراعاة عدم وجود علاقات مع المصرف سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	4.00	0.82
2.	يجب أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالمؤهلات العلمية و الخبرة المحاسبية والمالية والأراء السديدة والموضوعية والدراية التامة بالتقارير المالية وأعمال المراجعة في المصرف.	4.25	0.96
3.	يجب أن تكون لجنة المراجعة مستقلة عن مجلس إدارة المصرف مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.	4.75	0.50
	المتوسط العام	4.33	0.76

من الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي والمحسوب لكل فقرة يقع بين 4.00-4.75 وهو يزيد عن متوسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (3)، وهو ما يعني أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أن المتوسط العام لجميع فقرات السؤال الثاني كان 4.33 والانحراف المعياري كان 0.76 وهو أعلى من متوسط مقياس ليكرت وهذا يعني أن أعضاء لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية تتوافر فيهم المقومات اللازمة من خصائص ومتطلبات كالتأهيل العلمي والخبرة المحاسبية والمالية والموضوعية والدراية بأعمال المراجعة لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم بفاعلية. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة كلاً ممن (Jagan&Jong,2009)،(Isabel,Maria, etal,2012) و(محمد ودحوح،2013) و (Chaudhry &Noel,2012)، و(السرطاوي وآخرون،2013) من حيث ضرورة توافر خصائص ومتطلبات معينة في أعضاء لجنة المراجعة كالتأهيل العلمي والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة واستقلال لجنة المراجعة واختيارها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

5-3- السؤال الثالث: ما مدى ممارسة لجنة المراجعة لصلاحياتها للحد من الفساد المالي؟

هذا السؤال يختبر مدى وجود سلطات ممنوحة للجنة المراجعة تساعد في ممارسة دورها بفاعلية. حيث تم سؤال لجنة المراجعة المشاركة في الدراسة لتحديد مدى ممارستها لصلاحياتها من خلال الاجابة على فقرات استبانة الدراسة من (15-29) وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة= 5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2) حيث أن الدرجة الأعلى تعني ممارسة أكثر للصلاحيات من قبل لجنة المراجعة.

تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما هو موضح في الجدول رقم 5 .

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى ممارسة لجنة المراجعة لصلاحياتها للحد من الفساد المالي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	وجود تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة من خلال ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في المصرف مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	2.60	0.50
2.	دورية الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة .	4.00	1.15
3.	تقوم لجنة المراجعة بتحسين الإتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة .	4.25	0.96
4.	للجنة المراجعة الحق في استدعاء أي موظف في البنك وطلب أي معلومة منه واستدعاء أي عضو من مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	4.50	0.50
5.	للجنة المراجعة الحق في الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالمعاملات ذات الحجم الكبير والبيانات والتقارير والسجلات الخاصة بالمصرف.	4.65	0.50
6.	يمكن للجنة المراجعة الاستعانة بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية.	4.55	1.00
7.	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة سياسات المصرف الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل دوري ومدى ملائمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.	4.55	1.00



الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والظموح

أ.أمال سعد الشخي ، أ. بئينة جمعه الجطلاوي

جامعة بنغازي



رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8.	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي والخارجي والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.	4.50	0.58
9.	تقوم لجنة المراجعة بمراقبة الكيفية التي يدار بها المصرف ومدى توافقها مع نظامه الاساسي والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة في ضوء الاعتبارات الأخلاقية.	4.75	0.50
10.	تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في إعداد التقارير المالية ومراجعتها قبل اعتمادها ونشرها.	4.50	0.58
11.	تقوم لجنة المراجعة بفحص المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين والتنسيق بينهما وضمان الالتزام بقواعد التعاملات المالية والتجارية الناتجة عن معلومات داخلية والسلوك المهني للمصرف.	4.50	0.58
12.	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	4.75	0.58
13.	تقوم لجنة المراجعة بتقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر على التقارير المالية.	4.50	0.58
14.	قيام مجلس الإدارة باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.	4.25	0.96
15.	تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	4.50	0.58
	المتوسط العام	4.37	0.70

من الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي والمحسوب للفقرة الأولى كان 2.60 وهو أقل من متوسط مقياس ليكرت وقد يرجع ذلك إلى عدم وجد ميثاق مكتوب بالمصارف التجارية يحدد بوضوح مهام لجان المراجعة والصلاحيات والسلطات الممنوحة لها وذلك كان واضحا من خلال الإجابات، كما نلاحظ أن قيام



لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة ومراقبة الكيفية التي يدار بها المصرف ومدى توافقها مع نظامه الاساسي والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة في ضوء الاعتبارات الأخلاقية كانت الأعلى.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لباقي الفقرات يقع بين 4.00-4.65 وهو يزيد عن متوسط مقياس ليكرت المستخدم لتحديد درجة الاتفاق وهو (3)، وهو ما يعني أن هناك اتفاق عليها جميعاً، كما أن المتوسط العام لجميع فقرات السؤال الثالث كان 4.37 والانحراف المعياري كان 0.70 وهو أعلى من متوسط مقياس ليكرت وهذا يعني أن أعضاء لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية تتوافر لديهم الصلاحيات والسلطات لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم لمواجهة الفساد المالي. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة كلاً من (الكبيجي، 2015)، (الصوص، 2012)، و(Isabel, Maria et al, 2012) من حيث تحسين الاتصال بين المراجع الخارجي والداخلي ومجلس الإدارة، ودورية اجتماعات اللجنة وإصدار اللجنة لتقرير سنوي عن مهامها المنجزة خلال العام.

وقد يعزى قيام لجنة المراجعة في المصارف التجارية بدورها في تنفيذ المهام والمسؤوليات المنوطة بها وتوفر المقومات والصلاحيات لديها إلى تطبيقها لما ورد في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي من تحديد للمهام والمسؤوليات وبعض الخصائص.

4- 6 النتائج والتوصيات

أ. من خلال التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن ايجازها فيما يلي:
بينت الدراسة أن لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية تقوم بممارسة مهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية وذلك من خلال دعم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتأكيدا على الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية وفحص الخطط المعتمدة لعملية المراجعة الداخلية، كما تقوم بالحد من التلاعب والغش والمخالفات والممارسات غير الأخلاقية مما يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي والحد منه.

ب. توصلت الدراسة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية يتمتعون بالمقومات (التأهيل العلمي والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة والاستقلالية) والصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم ومسؤولياتهم بدرجة مرتفعة .

ج. بينت الدراسة أن لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية تقوم بإعداد تقرير سنوي توضح فيه المهام التي تم إنجازها خلال العام.

4 - 7 - وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أ. تعزيز الوعي داخل المصرف بأهمية الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة وما ينجم عنه من فوائد للمصرف وكافة الأطراف المتعاملة معه.

ب. قيام المصرف بتضمين تقرير عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة ضمن التقارير المنشورة له.

ج. وضع التوصيات والملاحظات التي تقدمها لجنة المراجعة موضع التنفيذ من قبل الإدارة التنفيذية.

د. قيام الجهات المعنية بالزام المصارف التجارية التي لا توجد بها لجان مراجعة والمؤسسات على اختلاف قطاعاتها بتشكيل لجان مراجعة ضمن هياكلها التنظيمية، ومتابعة هذه اللجان حتى لا تكون عمليات تشكيلها من أجل استيفاء المتطلبات القانونية فقط.



هـ. العمل على أن يكون هناك تحديد واضح لخصائص وصلاحيات ومهام ومسؤوليات لجان المراجعة وتضمين ذلك في ميثاق مكتوب حتى يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء لجنة المراجعة لممارسة دورهم بفعالية في المؤسسات.

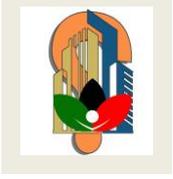
المراجع

1. أمين، بربري محمد، مراد، كريفار ، (مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد17 ، 2017) ، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي ، بالإشارة لحالة الجزائر، ، ص ص53-66.
2. تامر، عماد وليم (2010) ، دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية⁶
3. جابر، عبد الرحمن جابر(2010)، تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
4. جريه، طلال سليمان، البشتاوي، سليمان حسين، الحياصات، حمدان محمد ، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 2 ، 2015)، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين،المجلد11، ص ص317-346.
5. خميسي، بن رجم محمد، حكيمة، حلبي (2012)، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري،6-7مايو،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر .
6. دحدوح ، حسين أحمد ،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول ، 2008)، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، المجلد 24 .
7. دراوسي،مسعود، الهادي، ضيف الله(2012)،فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني،حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي6-7مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
8. الذنبيات، علي(2010)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية:نظرية وتطبيق،عمان،الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية.
9. الرحيلي، عوض بن سلامة.مجلة جامعة الملك عبدالعزيز،الاقتصاد والإدارة،العدد1، 2008).لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، حالة السعودية، ص ص 179 _ 218 .
10. زين الدين،بروش،جابر،دهيمي(2012) ، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،6-7مايو2012.
11. سالم،محمد يوسف، السقا،السيد أحمد، الأبياري،هشام(2013)، الرقابة الداخلية-اطار فكري وتطبيقات عملية، طنطا: الطبعة الأولى.



12. السرطاوي، عبدالمطلب، حمدان، علام، مشتفي، صبري، أ. بوعجيلة، عماد ، (مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية، العدد 4، 2013) ، أثر لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الازمة المالية العالمية، المجلد 27، ص ص 179 - 218 .
13. السقا ، أحمد، أبو الخير، مدثر (2002) ،إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، مشاكل معاصرة في المراجعة ، جامعة طنطا، مصر .
14. سليمان ، محمد مصطفى(2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ، دراسة مقارنة، الاسكندرية: الدار الجامعية.
15. السويطي ، موسى سلامة(2006). تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية -وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات المالية و الإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
16. الشمري، هاشم، الفتلي، إيثار(2011)، الفساد المالي و الإداري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
17. صبحي، سلام(2015)، الفساد المالي والإداري كظاهرة و أساليب علاجها، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
18. الصوص، أياد(2012)، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
19. الضمور، عدنان محمد(2014)، الفساد المالي و الإداري كأحد محددات العنف في المجتمع-دراسة مقارنة، عمان، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
20. عبدالعالي، حاحة(2013)، لآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر .
21. عبدالفتاح، عمر حسن(2008)، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، جدة: دار خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى.
22. علي، عبد الوهاب، شحاته، شحاته(2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الاسكندرية: الدار الجامعية.
23. الكبيجي، مجدي وائل، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، العدد 1، 2015)، فاعلية دور لجان المراجعة في عمليات غسل الأموال، المجلد 11، ص ص 171-213.
24. محمد، عمر أحمد ، دحدوح، حسين أحمد (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2013، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية:دراسة ميدانية، مجلد 29، ص ص 463-487.
25. المشري ، عيد بن حامد (2010) ، دور لجان المراجعة في المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في





المملكة العربية السعودية بعنوان (مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي العشرين) ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود، ص ص 1-24 .
26. المومني ، محمد عبدالله ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول ، (2010). دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية. ،المجلد 25.

27-Bhasin M.L (2016). Strengthening Corporate Governance through an Audit Committee:An Empirical Study. **Wulfenia**, 23, 2-27

28- Chaudhry G and Noel, S., (2012),The Governance Role of Audit Committees: Reviewing A Decade of Evidence, **International Journal of Management Review**, PP.1-19

29 – Isabel,S., Jose V& Raquel., (2012), Determining Factors of Audit Committee Attributes: Evidence From Spain, **International Journal of Auditing**, pp184-21.

30-Jagan, K.,& Jong E., (2009), Audit Committee Financial Expertise Risk and Corporate Governance Auditing: **Journal of Practice &Theory American Accounting Association** Vol .28, NO.1, ,pp. 241 – 261.



Governance in Libyan Institutions: Reality and Ambition
The role of the Audit Committee in activating internal audit to reduce financial corruption under governance

Amal Saad Al Sheikhi

Faculty of Economics - Benghazi University

aelshaikhi@hahoo.com

Buthaina Juma Mohammed Al-Jatlawi

Faculty of Economics - Benghazi University

buthinaelgatlawii@yahoo.com

Abstract

The study Aimed to identify the extent to which the Audit Committee performed its duties and responsibilities to activate the internal audit mechanism and the external audit mechanism to confront the financial corruption in the commercial banks in east region of Libya. To obtain the initial use data, bespoke questionnaire was used this questionnaire was designed for this purpose. The questioner was distributed to all members of the Audit committee. The results show that Members of the Audit Committee performance their duties and responsibilities to activate the internal audit mechanism and the external audit mechanism to Confrontation with financial corruption was a high degree. Also, the Audit Committee has the ingredients and the powers at a high degree to perform their duties.

Key words: Audit Committee, Internal Audit, Financial Corruption

